اللجنة اجتمعت بحضور الفارس لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التعليم العالي

«الميزانيات»: تضخم أرصدة المكاتب الثقافية الخارجية دون أي تسويات

■ إدارة التدقيق الداخلي ما زالت دون رئيس أو موظفين ولا تمارس مهامها

لجنة الميزانيات - تصوير: صالح محمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التعليم العالي للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه وتبين لها ما يلي :-

أولا : إدارة التدقيق الداخلي

رغم تضمن الهيكل التنظيمي للوزارة إدارة للتدقيق الداخلي وتحت الإشراف المباشر للوزير إلا انها ما زالت دون رئيس أو موظفين ولا تمارس مهامها ولابد من الإسراع بتفعيلها لاسيما وان كثيرا من المخالفات المالية التي يطلب ديوان المحاسبة إجراء تحقيق فيها من قبل الوزارة تنتهي إلى تعذر إسناد الخطأ لموظف معين لكون الخطأ مشترك ما بين مسؤولي وموظفي إدارة الشؤون المالية بالوزارة.

ثانيا : المكاتب الثقافية الخارجية

كما أن استمرار عدم ربط حسابات المكاتب الثقافية بالخارج عن طريق نظام آلي مع الوزارة لسنوات طويلة جدا رغم تكرر تعهدها بتنفيذه أدى إلى تضخم الملاحظات المسجلة في هذا الشأن وأصبح بحاجة إلى إعادة ترتيب وتنظيم لاسيما وان الوزارة تتجاوز ما هو معتمد لها بالميزانية بشأن الدفعات التمويلية للمكاتب الثقافية الخارجية وفق إفادة جهاز المراقبين الماليين مما تسبب بتضخم أرصدة المكاتب الثقافية الخارجية لتصل إلى 159 مليون دينار دون أي تسويات محاسبية لسنوات إضافة إلى عدم تحقق الوزارة من صحة المستندات المؤيدة للصرف ووجود اختلاف في أرقام بعض الشيكات المصروفة ما بين الكشوفات البنكية وسجلات المكاتب الثقافية بذات المبالغ ولوحظ تجاوز بعض المكاتب الثقافية في التعاقد على بعض أعمالها قبل إحاطة كل من الوزارة نفسها والجهات الرقابية كما هو مثبت في تقرير ديوان المحاسبة.

وبشكل عام فقد أصبحت ظاهرة تضخم مصروفات المكاتب الخارجية في عدد من الجهات الحكومية إلى حد تعجز عن تسويتها محاسبيا من الظواهر المقلقة وبدأت الحكومة بالتقدم بمشاريع قوانين لسحب أموال إضافية من الاحتياطي العام لتغطيتها بخلاف توجهها إلى ضبط المصروفات ويفترض أن يكون لوزارة المالية دور حازم حيال تكرر هذا الأمر سنويا.

ثالثا : شراء العقارات بالخارج

وأكدت اللجنة أن استمرار تردد وتخوف (التعليم العالي) من اتخاذ قرارات الشراء لمباني في الخارج لاستخدامها كمقرات دائمة لمكاتبها الثقافية بدلا من تأجيرها غير مبررة إلا ما تم الالتزام بالأطر القانونية المنظمة لهذه العملية والاسترشاد بتجارب الوزارات الأخرى في هذا المجال خاصة وأن شراء العقارات سيسهم في التقليل من تكاليف الاستئجار ويعتبر أحد أوجه الاستثمار في الوقت نفسه.

رابعا : الابتعاث الدراسي

ولابد من إعادة النظر في مفهومي الابتعاث الدراسي الخارجي ومعايير قبول المتقدمين لتقليل من أعداد الطلبة المتعثرين والأخذ بعين الاعتبار التوجه الجديد في رغبات الطلبة بالدراسة في الجامعات الخاصة داخليا لاسيما وأن هناك إقبالا واسعا عليها وفق إفادة الوزارة مع الحرص على توجيه الاعتمادات المالية المخصصة للبعثات الدراسية سواء كانت داخلية أو خارجية بما يحتاجه سوق العمل فعليا والابتعاد عن التخصصات المشبعة.

■ استمرار عدم ربط حسابات المكاتب الثقافية أدى إلى تضخم الملاحظات

وشددت اللجنة على ضرورة وجود أسس واضحة بشأن اختيار الجامعات الخاصة للابتعاث الداخلي لاسيما وأن هناك لغطا يثار حول اقتصار الابتعاث على عدد قليل من هذه الجامعات مع غياب التنافسية التي تخفف من تكلفة الابتعاث الداخلي مما يتطلب التحقيق في هذا الأمر من قبل القيادة الجديدة بالوزارة.

خامسا : ضمان جودة التعليم

وبينت اللجنة أهمية الدور المرسوم قانونا لجهاز الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم حرصا على نقاء العملية التربوية واستمرار محاربة ظاهرة الشهادات الوهمية والمزورة والتركيز على التوعية الإعلامية فيما يتعلق بالعقوبات التي ستطال المزورين خاصة وانها قد تصل إلى السجن لسنوات.

أعلن عن جلسة خاصة بشأن العمالة الوافدة الخميس المقبل

الغانم: أرسلت إلى وزير الإعلام ردود النواب على استيضاحه

الغانم مصرحاً لوسائل الإعلام أمس

اعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه أحال الى وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الرد على إستيضاحه بشأن بعض الامور الوارده في محاور مساءلته المدرجة على جدول اعمال الجلسة المقبلة ،مشيرا الى ان وجه الدعوة لاعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية لحضور الجلسة الخاصة بالعمالة الوافدة والتوظيف يوم الخميس المقبل .

وقال الغانم في تصريح صحفي يوم أمس ' استلمت من الاخوة الافاضل مقدمي إستجواب وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الرد على آستيضاحات الاخ الوزير وأرسلته إليه مباشرة والمفترض ان يصله اليوم ' ،مشيرا الى ان الاستجواب سيكون مدرجا على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء المقبل وسياتي دوره وفق لائحة المجلس مباشرة بعد التصديق على المضابط وبند الرسائل الوارده والاسئلة ومن ثم بعد ذلك رفع الحصانات وبقية جدول الاعمال سيستكمل في يوم الاربعاء ' .

ونوه الغانم الى ان هناك جلسة خاصة يوم الخميس المقبل بخصوص العمالة الوافدة والتوظيف بناء على طلب مقدم من قبل ١٠ من الاخوة النواب وتم توجيه الدعوة للاخوة اعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية لحضروها ' .

ومن ناية اخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في استراليا توني سميث ورئيس مجلس الشيوخ ستيفن باري بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

اللجنة اجتمعت بحضور المسؤولين في بنك الائتمان والهيئة العامة للإسكان

«شؤون المرأة»: 70 ألفاً القرض الإسكاني للأرامل والمطلقات

■ حصول المرأة على وثيقة البيت بعد 6 أشهر يحافظ على استقرار الأسرة ويقلل من الطلبات

جانب من اجتماع اللجنة

أعلن رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة صالح عاشور عن توصل اللجنة إلى حلول ونسوبات لعدد من الملفات المتعلقة بإسكان المرأة، من شأنها إزالة المعوقات أمام اشتراك المرأة الكويتية المتزوجة من كويتي في وثيقة البيت، والحصول على قرض الـ 70 ألف دينار، وكذلك السكن المنخفض التكاليف للمتزوجات من غير الكويتيين.

وقال عاشور عقب اجتماع اللجنة أمس، بحضور المسؤولين في بنك الائتمان والهيئة العامة للإسكان، ان اللجنة وبالاتفاق مع الهيئة العامة للإسكان، وبتجاوب وزير الإسكان توصلت إلى حل بالنسبة لمنح الوثائق للمرأة الكويتية المتزوجة بمواطن كويتي، بأن تحصل المرأة على وثيقة البيت بعد 6 أشهر من تسلم البيت، معتبرا أن هذا الأمر يحافظ على استقرار المرأة الكويتية، ويقلل من الطلبات الإسكانية في بنك الائتمان.

وذكر أنه تم التطرق إلى قضايا إسكان المرأة الكويتية في بنك الائتمان، سواء كانت أرملة أو مطلقة، وتم التوصل إلى تسوية تقضي بحصول الأرامل والمطلقات بشروط معينة على قرض إسكاني بقيمة 70 ألف دينار من دون اشتراط ان يكون لديهن أبناء، لافتا إلى أن هناك قضية واحدة لم تحل بشكل نهائي، وهي المتعلقة بالمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي.

وشرح عاشور أن القانون 2 لسنة 2010 أقر بحق النساء الكويتيات المتزوجات بغير كويتيين الحصول على سكن منخفض التكاليف، وإلى الآن الحكومة لم تجد مساكن منخفضة التكاليف لهذه الفئة، مؤكدا أنه تم الاتفاق مع الجانب الحكومي خلال الاجتماع على ضرورة إيجاد مخارج لهذه الفئة، سواء بمنحهن القرض الإسكاني، أو توفير السكن المنخفض التكاليف من ضمن مشاريع الهيئة العامة للإسكان التي ستقام في المناطق القريبة في المرحلة المقبلة.

وأكد عاشور أن وزير الإسكان ياسر أبل مهتم بحل مشكلة هذه الفئة، وكذلك موضوع الأسرة الكويتية، بحيث يحق للأم الكويتية التي لديها أولاد وأسرة أن تعود إلى القرار السابق، والتمتع بحق السكن، وجار العمل على إيجاد مخارج قانونية، سواء من خلال القانون 2 لسنة 2010 ، أو المرسوم رقم 245.

■ نعمل على إيجاد حلول للنساء الكويتيات المتزوجات بغير كويتيين للحصول على سكن منخفض التكاليف

ولفت إلى ان اللجنة ناقشت موضوع بدل الإسكان للفئات المحرومة من السكن، وسيتم التباحث به في اجتماع مقبل بحضور وزير الإسكان، مشيرا إلى تكثيف الاجتماعات في المرحلة المقبلة مع هيئة الإسكان وبنك الائتمان من أجل معالجة القضايا الإسكانية للمرأة.

وأعلن عاشور عن أنه سيتم الانتهاء خلال عامين من إنشاء 2400 شقة في منطقة جنوب صباح الأحمد للمطلقات والأرامل، كما سيخصص جزء من المشروع لمن باع بيته لأول مرة، مبينا أن مساحات هذه الشقق سيتم توزيعها بالتناسب مع حجم الأسر.

«الداخلية والدفاع»: إقرار تجنيس 4 آلاف «بدون» الأسبوع المقبل

لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع تعديلات قانوني الجنسية والانتخاب وقال رئيس اللجنة النائب عسكر العنزي إن اللجنة ستستكمل مناقشة التعديلات وستقر قانون تجنيس 4 آلاف من فئة «البدون» الأسبوع المقبل. وأشار العنزي إلى اعتذار ممثلي القضاء عن حضور الاجتماع وطلبوا التأجيل لأن الدعوة وصلتهم متأخرة.

وفد الداخلية بالاجتماع

طالب بفتح تحقيق فوري في القضية

النصف: شهادات «الحقوق» المزورة مسؤولية الوزير الفارس

راكان النصف

شدد النائب راكان النصف على ضرورة تحرك وزير التربية ووزير التعالي د. محمد الفارس وفتح تحقيق فوري فيما نشر بجريدة "الجريدة" حول الدورات التدريبية وشهاداتها المزورة التي تقام في كلية الحقوق بجامعة الكويت.

وقال النصف في تصريح صحفي ان تلك الدورات الوهمية التي تقام تحت مظلة كلية الحقوق تكشف اسباب تدهور التعليم العالي في الكويت اذ تمنح مراكز تدريب غير معتمدة شهادات لا قيمة علمية لها سوى قيمة ورقية تستخدم في التوظيف وهو ما يعتبر تزويرا واحتيالا.

واضاف النصف ان مسؤولية الوزير الفارس كشف ملابسات ما نشر في "الجريدة" ومن يقف خلف تلك الشهادات الوهمية من داخل كلية الحقوق وخارجها داعيا في الوقت ذاته لجنة الشؤون التعليمية البرلمانية الى تبني القضية والتحقيق بها نيابيا.

وشدد النصف أن الشهادات الوهمية سواء التي صدرت من تلك المراكز بالتعاون من كلية الحقوق او اي جهة أخرى ستكون محل مساءلة سياسية اذا تخاذل الوزير في مسؤولياته وملاحقة المتسببين في هذه الكارثة.

العدساني: سأكشف من تضخمت حساباتهم في «الإيداعات»

أعلن النائب رياض العدساني عن بدء جمع تواقيع من النواب لتخصيص ساعة من جلسة مجلس الأمة المقبلة لمناقشة قضية «الإيداعات المليونية»، وكشف كل الحقائق المتعلقة بها مؤكدا انه سيعلن بالحقائق والأرقام والمستندات أسماء وأرقام حسابات من تضخمت حساباتهم من اعضاء مجلس 2009.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الامة إنه سيعرض على كل نائب قبل التوقيع على الطلب كل الحقائق والأرقام حتى يتأكد النائب من صحة الأدلة قبل التوقيع.

واضاف أنه بمجرد اكتمال عدد التواقيع اللازم لصحة الطلب سيقدمه بعد الاستجواب المقرر مناقشته في الجلسة المقبلة مشددا على ضرورة ان تكون الجلسة علنية «حتى يطلع الشعب الكويتي على الحقائق كاملة».